حزب الله.. استحقاقات السياسية والايدولوجيا

29-5-2005

تكمن مشكلة الحزب أنه بين معادلتين متقابلتين؛ معادلة المرحلة التي انتهت، وكانت تتميز بتحالفه مع إيران وسوريا ومحورية مفهوم المقاومة في مشروعه ونشاطه العام. وبين المرحلة الحالية التي تتميز بتحولات إقليمية ومحلية تعطي الأولوية للاعتبارات الداخلية، ومن المرجح أن تستكمل فيها الدولة اللبنانية أدواتها السياسية والعسكرية، وتتوازى هذه الشروط الجديدة مع ضغوط خارجية تدفع إلى تحول الحزب للعمل السياسي و المدني ونزع سلاحه وإنهاء عسكرته.

بقلم محمد أبو رمان

في تموز 3 وصف تقرير لمجموعة الأزمات الدولية حزب الله كـ "ثائر بدون قضية" و"منظمة منقسمة بين مكانتها الوطنية وهويتها كحركة للمقاومة مشوشة بسبب التطورات الأخيرة، ومع ذلك تكافح لإيجاد موقع قدم لها".

ويبدو وصف التقرير السابق دقيقا للغاية هذه الأيام التي يحتفل فيها حزب الله بمرور خمسة أعوام على تحرير الجنوب عام وخروج القوات الإسرائيلية من لبنان. هذا التحرير اعتبر نصرا إستراتيجيا حققه حزب الله وتوج من خلاله نضاله العسكري ضد الاحتلال قرابة العقدين من الزمن، لكن هذا النصر في المقابل فرض أسئلة إستراتيجية كبيرة على مستقبل حزب الله ودوره في المرحلة القادمة!، وهي الأسئلة التي ستؤجل الإجابة عليها إلى ما بعد الانتخابات الحالية، وانتخاب مجلس النواب الجديد، والذي سيكون تمثيل الحزب فيه قريبا من تمثيله في المجلس السابق.

في حين يبدو في مقدمة الأسئلة الكبرى التي تواجه الحزب بعد الانتخابات الجدل حول نزع سلاح الحزب، وتحوله إلى حزب سياسي مدني بلا أي بعد عسكري أو ما يطلق عليه البعض "لبننة الحزب"، ويرتبط بذلك تحدٍ آخر وهو مدى قدرة الحزب على بناء قواعد جديدة للعلاقة مع القوى السياسية اللبنانية الأخرى لتجنب الضغوط الأميركية والغربية بعد خروج حليفه السوري من لبنان، وهناك أسئلة العلاقة مع إيران وسوريا وكل من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

* مرحلة المقاومة والتحرير:

تأسس حزب الله عام 1984 في حين ظهرت إرهاصاته في بداية الثمانينات من خلال عدة عمليات عسكرية نوعية أدت إلى إلحاق خسائر عسكرية كبيرة في القوات الأميركية والفرنسية وانسحابها من جنوب لبنان. واستطاع الحزب أن يسحب البساط من تحت أقدام منظمة أمل، وأن يمد نفوذه داخل الوسط الشيعي اللبناني. واعتمد منذ تأسيسه "طريقا مزدوجا" يجمع بين المشاركة في الحياة السياسية اللبنانية بما في ذلك الانتخابات النيابية والبلدية وبين مشروع المقاومة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي. إلا أن مشروع المقاومة استأثر على اهتمام الحزب وشغله طيلة العقود السابقة، وكان تحرير الجنوب هو الهدف الكبير الذي وضعه الحزب أمام عينيه، ووظف لذلك مختلف إمكانياته، وعقد تحالفاته الإستراتيجية بناء على هذا المشروع، بينما اتسمت مشاركته السياسية بالانفتاح الكبير على القوى والأحزاب اللبنانية، وحاول توظيف تمثيله السياسي لتوفير الدعم السياسي والمعنوي للمقاومة، وللتعبير عن مطالب ومصالح الطائفة الشيعية المنتشرة في الجنوب.

مشروع المقاومة فرض نفسه على بنية الحزب الفكرية والتنظيمية، فالتعبئة الحركية والفكر السياسي للحزب وخطابه الإعلامي والتكوين النفسي للأفراد كلها عناوين مصبوغة بطابع المواجهة العسكرية مع الاحتلال الإسرائيلي. حتى المؤسسات الخدماتية والاجتماعية التي أسسها الحزب، فقد وظفت في سبيل دعم المقاومة لإيجاد البنية الاجتماعية والاقتصادية التي تحضنها، كما أسس الحزب العديد من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لدعم مشروع المقاومة ولخدمة الجنوب؛ فهناك مؤسسة "جهاد البناء" (تأسست عام 1988) إذ تضم العديد من المهندسين والفنيين والعمال وتتخصص في مجالات مهنية بما في ذلك خدمات البنية التحتية، والهيئة الصحية الإسلامية وتقوم بتقديم الخدمات الصحية في الجنوب والبقاع وبيروت، وجمعية القرض الحسن وجمعية الإمداد الخيرية ومؤسسة الشهيد للاعتناء بأسر الشهداء، والمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم وهيئة دعم المقاومة الإسلامية وهناك العديد من المؤسسات الثقافية والإعلامية كمركز الإمام الخميني وجريدة العهد وتلفزيون المنار.

على الصعيد الإقليمي، شكل الحزب تحالفا مع كل من إيران وسوريا، على مر العقدين السابقين، وحظي بدعم لوجيستي كبير من كلا الدولتين، كما خدم الحزب مصالحهما في المنطقة ولبنان. ومثلت المواجهة العسكرية بينه وبين الاحتلال الإسرائيلي الساحة الخلفية للصراع الاستراتيجي والعسكري بين هاتين الدولتين وبين إسرائيل. ووجه حسن نصر الله شكرا خاصا لكلا الدولتين واعتبر أنهما ساهمتا بدور كبير في دعم المقاومة وتحقيق الانتصار لها، في حين اعتبرت إسرائيل وأميركا كلا الدولتين مسئولتين عن نشاط حزب الله العسكري المعادي لإسرائيل.

* التحرير.. الإنجاز وما بعده:

حقق حزب الله إنجازا تاريخيا في نجاحه بدفع الجيش الإسرائيلي بالخروج من جنوب لبنان عام ، وقد توج هذا الإنجاز نضال وجهود الحزب طيلة العقدين السابقين، لكن في المقابل طرح هذا الإنجاز سؤالا محوريا "ماذا بعد؟".. فالاحتلال قد زال، بينما كوادر الحزب وشعبيته داخل الطائفة الشيعية تأسست على دوره الأمني والعسكري في مواجهة الاحتلال بالدرجة الأولى. في هذه الفترة بدأت تبرز وجهات ودعاوى من داخل الحزب وخارجه بضرورة التحول في نشاطات الحزب وسياساته من التركيز على الجانب العسكري وقضية المقاومة إلى الاهتمام بالقضايا الداخلية وتفاصيل الحياة السياسية، لكن هذا الاتجاه لم يتبلور وبقي الخطاب السياسي للحزب مصرا على أفضلية موضوع المقاومة وأولويته.

إلاّ أن التحولات العالمية والإقليمية سرعان ما ألقت بظلالها على المشهد السياسي اللبناني، واستطاعت المعارضة السياسية المارونية بالتحالف مع لوبي "لبنان الحر" في الولايات المتحدة دفع الولايات المتحدة وفرنسا إلى إصدار قرار مجلس الأمن 1559 (سبتمبر 4). هذا القرار مثّل بداية التحول في الدور السوري والمعادلة الداخلية. إذ تزايدت الضغوط الدولية على سوريا للانسحاب من لبنان. الرد السوري كان بالعمل على التمديد للحود الأمر الذي فجر الخلافات الداخلية وأشعل مسرح الأحداث في لبنان، وأعاد ترتيب الأوراق من جديد. ثم جاء انتقال الرئيس الحريري إلى صفوف المعارضة ليعطي زخما جديدا للمعارضة اللبنانية، وينقل الثقل السياسي السني والاقتصادي الذي تمتع به الحريري إلى جانب المعارضة، وتعززت قوة المعارضة بحضور وليد جنبلاط وكتلته الدرزية وادخل قتل الحريري التحالفات والمعادلة السياسية اللبنانية في حسبة جديدة مختلفة تماما عن المرحلة السابقة.

وعلى الرغم من التحولات السابقة فقد بقي حزب الله محتفظا بمواقفه الإستراتيجية؛ ومؤيدا للسوريين ومصرا على بقائهم، واتهم أمين عام الحزب كل القوى التي وقفت ضد السوريين وطالبت بإخراجهم بالتواطؤ مع المطالب الأميركية الإسرائيلية، وعندما تظاهرت المعارضة اللبنانية مطالبة بخروج السوريين وإدانتهم في تشييع جثمان الحريري، أخرج حزب الله مسيرة حاشدة تأييدا لسوريا، ورفضا للحملة السياسية الداخلية عليها.

وبدا الحزب في الفترة الأخيرة وكأنه المتضرر الأكبر من التحولات الجارية على الساحة اللبنانية، ومن خروج القوات السورية ومحاصرة النفوذ سوريا في الداخل، ومن حالة التوافق بين كل من فرنسا والولايات المتحدة على قرار 1559 وعلى إعادة ترتيب البيت الداخلي اللبناني.

* الانتخابات وتحولات المعادلة الداخلية:

في ضوء المؤشرات الحالية، وعلى الرغم من الاختلاف مع ميشيل عون فإن ائتلاف المعارضة من تيار المستقبل بقيادة آل الحريري، واللقاء الديمقراطي بقيادة وليد جنبلاط، ومعهم جزء رئيسي من المعارضة النصرانية "قرنة شهوان" سيتمكن من الحصول على الأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة القادمة.

أما حزب الله فلا يبدو أن هناك تغيرا في طبيعة تمثيله النيابي عن السابق، وقد توقع نعيم قاسم نائب الأمين العام -في مقابلة مع وكالة الأنباء الإيرانية- أن يحظى حزب الله بـ 12- 13 نائبا من أصل 128 مقعدا، بينما توقع أن تحصل كتلة المستقبل على مقاعد 3-35 نائبا، وتيار وليد جنبلاط 15- نائبا، وحركة أمل 15 نائبا والقوات اللبنانية على 4-5 مقاعد، والتيار الوطني الحر بقيادة عون على 8-1 مقاعد، في حين تتوزع المقاعد المتبقية بين تيارات سياسية أخرى.

وبناء على توقعات قاسم وهي متوافقة إلى درجة كبيرة مع أغلب التوقعات والمعطيات، فإن الحكومة الجديدة ستسيطر عليها المعارضة اللبنانية الحالية والتي ستحصل على أغلبية قد تصل إلى 9 مقعدا. وسيشكل سعد الحريري الحكومة. وقد اتخذ حزب الله موقفا منفتحا ومرنا من القوى السياسية الأخرى وتحالف مع حركة أمل تحت عنوان المقاومة والتحرير والتنمية، واقترب من المعارضة وخاصة من وليد جنبلاط، الذي أكد على أن موقفه من الانسحاب السوري لا ينعكس على موقفه من التدخل الأميركي والإسرائيلي، وأعلن دعمه لحزب الله ودوره في الجنوب. كما زار وفد من حزب الله الجنرال عون وهنأه بالعودة، وعلى الرغم من الاعتراف المتبادل بالاختلاف بين الطرفين على الموقف من قرار 1559 ونزع سلاح حزب الله، إلا أنهما أكدا على أهمية الانفتاح والتعاون وعلى أهمية عقد لقاء قريب بين نصر الله وعون.

* الحزب والتحديات الإستراتيجية:

لا تبدو حالة التقارب بين الحزب والمعارضة اللبنانية كافية لطمأنة الحزب بخصوص سلاحه ومستقبله السياسي، لذلك على الحزب الانتظار إلى ما بعد الانتخابات وجلاء المشهد السياسي الداخلي، ووضوح توجهات الحكومة الجديدة وطبيعة الموقف الدولي كي يقرر خياراته الإستراتيجية، والتي تبدو أنها تضيق مع مرور الوقت.

نصر الله وقادة الحزب أكدوا على رفضهم نزع سلاح الحزب، وبرروا ذلك بأن مزارع شبعا ما تزال محتلة، وأن هناك أسرى لبنانيين في سجون الاحتلال، وان سلاح المقاومة ليس للداخل، إنما ضد الخطر الإسرائيلي. كما استغل نصر الله احتفالات الحزب الأخيرة بتحرير الجنوب ليعلن تمسكه بالسلاح وامتلاكه لـ 12 ألف صاروخ قادرة على الوصول إلى شمال إسرائيل.

في مقابل موقف الحزب، هناك ضغط دولي بنزع سلاح الحزب، وإن كان هناك تفاوت بين الموقف الأميركي والفرنسي بهذا الخصوص، إلا أن توافقا قد تمّ بين كلا الدولتين على تأجيل موضوع "نزع السلاح" إلى مرحلة ما بعد الانتخابات. وهذا لا ينفي أن "نزع السلاح" لا يزال موضوعا حيويا وخطيرا لدى الإدارة الأميركية وإسرائيل، وستستمر الضغوط على الحكومة الجديدة لنزع سلاح حزب الله والتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل. أما بعض المؤسسات الدولية كمجموعة الأزمات الدولية فتدعو إلى دمج ميليشيات حزب الله بالتدريج في الجيش اللبناني، وسيطرة الجيش على الحدود، وتحول حزب الله إلى العمل السياسي والمدني.

تكمن مشكلة الحزب أنه بين معادلتين متقابلتين؛ معادلة المرحلة التي انتهت، وكانت تتميز بتحالفه مع إيران وسوريا ومحورية مفهوم المقاومة في مشروعه ونشاطه العام. وبين المرحلة الحالية التي تتميز بتحولات إقليمية ومحلية تعطي الأولوية للاعتبارات الداخلية، ومن المرجح أن تستكمل فيها الدولة اللبنانية أدواتها السياسية والعسكرية، وتتوازى هذه الشروط الجديدة مع ضغوط خارجية تدفع إلى تحول الحزب للعمل السياسي و المدني ونزع سلاحه وإنهاء عسكرته.

في هذا السياق، فإن مستقبل الحزب سيتقرر في المرحلة القادمة بناء على توجهات الحكومة الجديدة والتغيرات الإقليمية، فإذا ما وقع لبنان على اتفاق سلام مع إسرائيل، واستعيدت بموجبه مزارع شبعا أو جرى الاتفاق على صيغة لحلها، وترافق ذلك مع الإفراج عن أسرى حزب الله، فإن مبررات بقاء سلاح الحزب ستكون ضعيفة وغير فاعلة، وسيضطر إلى التخلي عن السلاح وعن الجانب العسكري ويترك للجيش والأمن اللبناني هذا الدور، أما إذا عادت حالة الصدامات الطائفية والسياسية الداخلية، واختل الجانب الأمني فستكون الاحتمالات مفتوحة أكثر سواء على مستوى الوضع الداخلي أو التدخل الدولي. وهنا يكمن التحدي الأكبر أمام الحزب بالقدرة على بناء قواعد من التحالفات والعلاقات الداخلية التي تشكل إطارا حاضنا للحزب لضعف حضور الإطار الإقليمي السابق (سوريا- إيران)، وسيؤثر مستقبل المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية على خيارات الحزب الإستراتيجية، فإذا ما اتجهت الأمور إلى التهدئة والتسوية فإن الحزب سيكون مضطرا إلى القبول بنزع السلاح.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الحزب العلاقة مع الطائفة الشيعية والقوى السياسية الأخرى في الجنوب والبقاع وبيروت، إذ أن التحولات الجارية تعيد طرح خطاب حزب الله السياسي وقدرته على التعبير عن المشكلات التي تواجه مجتمع الجنوب، فليس صحيحا القبول بفكرة أن القاعدة الشيعية هي خالصة لحزب الله ولتوجهاته الحالية، ففي الانتخابات لأخيرة لم يحصل حزب الله مع أمل على أكثر من 6% من الأصوات الشيعية. كما أن الشيعة وإن كانوا ينظرون إلى قوة حزب الله اليوم قوة لهم، في مواجهة الطائفية السياسية في لبنان، إلا أن هذا لا يعني أن هناك عدم احتمال لبروز تيارات أخرى أو تنافس بين كل من حزب الله وأمل على المجتمع الشيعي مستقبلا. في حين لا تشكل مسألة "الصيغة الإسلامية" للحزب مشكلة على مستوى العلاقة مع الطوائف الأخرى أو تحديد طبيعة النظام السياسي اللبناني القادم، فهناك مرونة كافية لدى الحزب في تبني رؤيته الإسلامية، وهو وإن كان ينادي في برنامجه الأساسي بالدولة الإسلامية إلا أنه يقرأ جيدا المعادلة اللبنانية ولا يطالب بإقامة الدولة الإسلامية في ضوء الشروط الحالية.